الديار
AD-DIYAR
الأحد 21-07-2013 العدد 8763
17

سليمان: الظرف الراهن ليس ظرف تعديلات ميثاقية

أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ان الحكمة والواقعية السياسية تقتضي المضي قدما في تطبيق كامل بنود اتفاق الطائف، معتبرا ان الظرف الراهن ليس ظرف تعديلات ميثاقية او اعادة تأسيس وتكوين بل مرحلة تحسين شروط الادارة السليمة والممارسة السياسية والحكم الرشيد.

كلام الرئيس سليمان جاء في خلال رعايته احتفال تسليم الشهادات المئويات الثلاث لكليات الطب، الحقوق والعلوم السياسية، والهندسة في جامعة القديس يوسف في حضور رئيس الجامعة البروفسور الاب سليم دكاش ونوابه واعضاء مجالس الكليات والخريجين.

وقائع الاحتفال

وكان الرئيس سليمان وصل الى مقر الاحتفال في حرم العلوم الطبية لجامعة القديس يوسف قرابة السابعة مساء أم..

ثم القى رئيس الجامعة سليم دكاش كلمة رحب فيها بسليمان وقدم لرئيس الجمهورية درعا تذكارية.

سليمان

وفي ختام الاحتفال، القى سليمان كلمة جاء فيها:

«ها نحن اليوم، بعد سنوات من الاستقرار وارتفاع نسب النمو، وبالرغم من إنجاز تحرير معظم الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، واستعادة قرارنا المستقل، نفشل في إقرار قانون انتخابي جديد، ونتخاذل في إجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها وفقا لما تقتضيها الديموقراطية وواجب التداول الدوري للسلطة، ونتعثر في عملية تشكيل حكومة جديدة تنال ثقة المجلس النيابي، بينما لا نزال نتربص بنا مخاطر التطرف والفتنة والعنف. لقد سعى الباحثون الى تشخيص هذا الخلل في آلية عمل النظام اللبناني، لابل في حياتنا الوطنية العامة، فاعتبر البعض أنه مجرد أزمة نمو طبيعية وعارضة، داعين إلى المثابرة والثبات في اختبار الصيغة وتطبيقها؛ بينما ذهب البعض الآخر إلى اعتباره خللا بنيويا كيانيا يصعب إصلاحه، ولا بد تاليا من إعادة النظر في جوهر تركيبته وفلسفته».

تابع: «والواقع أن الدول القائمة على التعددية والتنوع الطائفي أو المذهبي أو الإثني، وفي غياب الفكر القومي الجامع، انساق بعضها نحو الدكتاتورية للحفاظ على وحدتها واستقرارها، وهذه أنظمة باتت على تراجع وانكفاء، ولم تأتلف يوما مع أطياع اللبنانيين المتسمين بعشقهم للحرية. واستقر خيار البعض الآخر، وفقا لما قضت به خصوصيته وظروفه التاريخية، على نظام الفديرالية؛ بينما انزلقت مجموعة دول أخرى، نحو التقسيم، أو إلى أتون حروب أهلية عبثية معدومة الأفق».

وقال: «أما وقد اختار اللبنانيون من جهتهم الديموقراطية الميثاقية عام ١٩٤٣، في إطار جمهورية ديموقراطية برلمانية تعتبر الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية، وعادوا وأكدوا عليها في وثيقة الوفاق الوطني في العام ١٩٨٩ بعد عقود من التقاتل والاحتراب، منوهين بأن لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك، فإن الحكمة والواقعية السياسية تقتضي، في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخنا، المضي قدما، في تطبيق كامل بنود اتفاق الطائف، بالشكل المنطقي والمتكامل والسليم، وصولا وفق خطة مرحلية، إلى الدولة المدنية، دولة المواطنة التي يحلم بها كل متحفز إلى إصلاح والحداثة والتقدم».

أضاف: «ليس الظرف على وجه اليقين، في ظل العواصف الإقليمية والأخطار المحدقة، وشيوع منطق التقوقع والإنعزال، في مقابل منطق الاستقواء والهيمنة، ظرف تعديلات ميثاقية أو إعادة تأسيس وتكوين، بل مرحلة تحسين شروط الإدارة السليمة والممارسة السياسية والحكم الرشيد؛ بشكل يسمح للدولة بالاضطلاع بكامل مسؤولياتها والوصول بالبلاد إلى شاطئ الأمان. كما يمكن المباشرة بإجراء حوار معمق لتوحيد خيارات اللبنانيين حول القضايا الوطنية الأساسية، بما يكفل حالة مستدامة من الاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي؛ علما بأن «إعلان بعبدا» أكد ضرورة التمسك بالمبادئ الواردة في مقدمة الدستور بصفتها مبادئ تأسيسية ثابتة».

تابع: «وتفترض مرحلة التمكين هذه، الإقدام على الخطوات الاتية، في ضوء ما أظهرته تجربة السنوات المنصرمة من نواقص وشوائب ومعوقات في آلية الحكم، أي في آلية اتخاذ القرار وسبل تنفيذه:

١- العمل على توضيح كل الإشكالات الدستورية التي أعاقت لغاية الآن عمل المؤسسات، بسبب نواقص في المندرجات، أو غموض في النص أو التباس في التفسير، وذلك بهدف تحسين شروط إدارة الدولة وتحريرها من القيود. ولقد أنجزنا دراسة كاملة ومستفيضة حول مجمل هذه التوضيحات والتعديلات، تمهيدا لعرضها على طاولة التداول والنقاش، وإقرارها بأكبر قدر من القناعة والتوافق.

٢- بصورة موازية، فقد انتهينا من إعداد مشروع قانون متكامل للامركزية الإدارية، بما يضمن الإنماء المناطقي المتوازن، والتنوع القائم من ضمن الوحدة.

أما على الصعيد الآني فسنكرس كامل الجهد من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الملحة الآتية:

١- إقناع مختلف الأطراف في الداخل اللبناني، بأن مصلحة الوطن ومصلحتهم بالذات، هي في المحافظة على استقرار لبنان، بالالتزام قولا وفعلا «بإعلان بعبدا»، الذي ذهب البعض إلى حد طلب إدخال جوهره في مقدمة الدستور، وتاليا تحييد بلادنا عن الصراعات والمحاور الإقليمية والدولية، أي عن لعبة الأمم، وعن التداعيات السلبية المتنامية والضاغطة للأزمة السورية. وفي وقت يلقى هذا السعي دعما دوليا واضحا، كما تجلى ذلك في البيان الأخير لمجلس الأمن الدولي، فإن المزيد من الجهد ما زال مطلوبا للتوصل إلى توافق إقليمي فعلي حول هذا الموضوع.

٢- تكثيف عملية التشاور لتشكيل حكومة جديدة تحافظ على الاستقرار وتعالج الشأنين الإقتصادي والاجتماعي، والمشكلة الناتجة من تفاقم أعداد اللاجئين السوريين، وتهتم بإعلاء شأن التربية والتعليم الجامعي، وتواكب الاستحقاقات السياسية والتطورات الإقليمية بوعي وحكمة وحزم، وترضي الرأي العام وجيل الشباب. ولا يحق لأي منا تعطيل هذا الاستحقاق تحت وطأة رفع سقوف المطالب. فالشعب والدستور هما مصدر السلطات.

٣- إعادة جمع أطراف هيئة الحوار الوطني، للبحث بشكل مسؤول وجاد في أفضل السبل الكفيلة بخدمة مصلحة لبنان وإدارة شؤونه، وقد تقدمت العام الفائت من الهيئة بمشروع الإعلان الذي أقر وعرف «بإعلان بعبدا»، وبتصور أولي لاستراتيجية دفاعية وطنية عمادها الجيش اللبناني، يعالج من ضمنها موضوع السلاح، وفي هذا مصلحة اساسية للوطن تجمع القدرات وتحد من الفوضى والخلافات والتجاذبات، وتعزز موقع ودور الدولة فتتصرف هي وحدها بهذه القدرات».

وخلص الى القول: «في موازاة ذلك، سأستمر، بحكم المسؤولية الدستورية الملقاة على عاتقي، في دعمكم، وفي دعم المؤسسات الشرعية والقوى الحية الملتزمة مشروع الدولة، في الدفاع عن سيادة لبنان واستقلاله واستقراره في وجه أي تهديد أو اعتداء أو ارتهان أو تبعية وإخراجه من عقدة الخوف. من جهتكم لا تسمحوا للقوى المتشددة أو المتهورة أو المرتهنة من أن تجركم من جديد إلى أتون العنف والحروب في داخل البلاد او في خارجها ودروب الهجرة والخنوع، وهي أقلية وفقا لكل الإحصاءات. ولا تدعوا حالة المراوحة الظرفية ألتي يعانيها لبنان في الوقت الحاضر، بسبب الممارسة السياسية الخاطئة أو الارتهان للمصالح الخارجية أو الخاصة، من أن توقعكم في دائرة خطرين متوازيين: خطر التطرف أو خطر الإحباط والخوف والمقاطعة والانكفاء».

تابع: «فقد سبق أن تخطى لبنان ألكثير من الصعوبات والأزمات في خلال تاريخه الطويل، وتمكن من المحافظة على جوهر كيانه وقدراته، بفضل شجاعة أبنائه وصلابتهم وإيمانهم ألعميق بأنفسهم وبمقدرتهم على المقاومة والتقدم والارتقاء. لذا جئت أحضكم هنا على العمل على تحسين فرص وشروط التقدم والإصلاح في لبنان، من طريق الانخراط بصورة أفضل وأفعل، في هيئات المجتمع المدني، وفي أي حراك سلمي ضاغط يكفله القانون، للتأثير في مواقف أهل السياسة وأصحاب القرار، بانتظار المساهمة المباشرة في عملية المساءلة والمحاسبة وإعادة إنتاج السلطة، من خلال الانتخابات التي يجب التحضير لها وإجراؤها في أقرب الآجال».

وبعد انتهاء الكلمة قدم سليمان الى البروفسور دكاش وساما برتبة «ضابط أكبر» تقديرا للدور الكبير الذي تقوم به الجامعة اليسوعية منذ تأسيسها وحتى اليوم.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"